"النهار"
السبت ٥ حزيران
٢٠٠٤

رسالة الى هوشيار زيباري:
على مجلس الأمن تعيين موعد لانهاء الاحتلال وليس لاجراء الانتخابات

شبلي ملاط

عالي الاستاذ هوشيار زيباري وزير خارجية العراق

زيزي هوشيار

د مرت خمس عشرة سنة على لقائنا الاول في تلك الغرفة المظلمة في جامعة لندن، بدعوة من زميلنا الفذ سامي بيده – وهو الذي نجح الاستبداد، أسوة بآلاف الكفايات العراقية، تضييع طاقاته لمصلحة الغرب. وكنا ذاك اليوم ادلنا الارتياح الكبير لاكتشاف زملاء متآزرين في اهتمامهم بحقوق العراقيين التي ضاعت في صخب السياسات لتداولة. وفي وجه هذه الواقعية العقيمة، عملنا منذ ذلك اليوم من أجل عراق فيديرالي وديموقراطي في درب طويل مضنٍ حملنا الى فيينا، والعراق الكردي، ونيويورك، ولندن وغيرها من العواصم بحثاً عن الحرية، في مسيرة ربما أتت عض ثمراتها في تصدرك السياسة الخارجية لاكثر الدول حساسية على الاطلاق في صرح الامم المتحدة.

د يكون درب الديموقراطية المنشود قد بدأ أخيراً في بروز صوت قيادي عراقي ديموقراطي يتصدر صوغ قرار مجلس لامن المقبل حول العراق. وانت أدرى بحجم المسؤولية التي تتحملها، ولا بأس من اعلان الحقيقة مجدداً – التي تحفتنا بها في اوائل هذه السنة – بتذكير اولئك الزعماء في العالم، كما في امانة الامم المتحدة، وهم يحاولون تلميع ورهم على حساب اخطاء الاحتلال الاميركي، انهم دافعوا حتى الرمق الاخير عن بقاء الديكتاتورية على حالها في لعراق...

الآن الى نص هذا المشروع. كلانا يعرف في حرفته قدرة المحامي والديبلوماسي على الاسترسال العقيم وضياع لجوهر، وقد تذكر صدمتنا تجاه أطول قرار في تاريخ الامم المتحدة – قرار ٦٨٧ لوقف النار في ٣ نيسان ١٩٩١ – لذي نجح في تغييب المطلب الاساسي، وهو محاسبة صدام حسين على احتلاله الكويت.

التحدي اليوم الذي انت بصدده ليس أقل اهمية، والسؤال المطروح على الجميع هو كيفية تحسين حظوظ لديموقراطية في العراق من طريق هذا القرار. وهذا القرار طويل وثرثار، فلا بأس ان تطلب حصره في افكار محورية ربع، يمكن ادراجها في بنود موجزة: انسحاب القوات الاجنبية، والتبسيط الفطن – الـcommon sense الذي علمنا اهميته في لندن، والفيديرالية، ونشر مراقبين لحقوق الانسان.

انسحاب القوات الاجنبية

لقد طرأ تحسين في المسوّدة الثانية للقرار عندما أدخل عليه بند يقضي بمنح الحكومة العراقية حقاً في المطالبة بمغادرة

القوات الاجنبية. لكنك تدري كم هي هزيلة الحكومة الحالية، وهي لا تشمل حتى القياديين التاريخيين للحركة الكردية في مواطن المسؤولية: لذلك يحتاج العراقيون الى حجة اكثر اقناعاً، تتمثل برزنامة لانسحاب القوات غير العراقية في مستقبل منظور. وعلى هذا الانسحاب ان يتم على مراحل يُسَلّم الامن وفقاً لها الى السلطات العراقية تدرجاً وتباعاً في المناطق المختلفة بما يتلاءم مع الوضع الخاص لكل منها.

طبعاً، وكما اشرت اليه، فان الخطر موجود باستشراء العنف من لدن المتطرفين الشرسين الذين يحاولون منع استقرار البلاد بجميع سبل العنف المتاحة لهم. اما اذا استمر العنف وتفاعل، فلا بأس من العودة الى مجلس الأمن للنظر مجدداً في الرزنامة، لكنه اساسي ان يرى العراقيون جدية الانسحاب العسكري الاجنبي، وألا يروا مزيداً من القوات تنشر بحجة الامن، بما يجعل كل حديث عن السيادة خاوياً. ولقد نجحتم في كردستان، حسب ما ترامى لنا من أخبار، في إبقاء ٣٠٠ جندي اجنبي فقط لمؤازرة السلطات المحلية. هو النموذج لسائر البلاد. وهذا اقتراحي للبند الاول في القرار: "يبدأ انسحاب القوات غير العراقية، بمراحل تقررها قياداتها مع الحكومة العراقية، على ان ينجز في مدة اقصاها سنتان...".

Common sense

قد يبدو الشرط الجديد في مسوّدة قرار الامم المتحدة – وهو ربط العملية الانتخابية بالانسحاب – فكرة جيدة لاول وهلة، لكن السبب الوحيد في عدم اجراء الانتخابات في العراق هو الوضع الامني والتطرف المستشري من جانب بقايا النظام وغلاة الدين الذين يقتلون الناس من دون هوادة – العراقيين العزّل، وافراد الشرطة، واعضاء مجلس الحكم، والمترجمين، والاجانب من مدنيين وعسكريين. هؤلاء، كن اكيداً، لن يتوقفوا عن القتل المبرّح. لكنهم يستفيدون من واقعة الاحتلال، ولن تنجح في اقناع شعبك، ولا اقناع العالم، بأن وجود القوات الاجنبية ظرفي طالما لا يعلن القرار برنامجاً مرحلياً يبدأ تطبيقه على الفور تماشياً مع أمل الجميع برحيل القوات غير العراقية، بمن فيهم الجنود الاميركيون الذين كان خطأ في اول المطاف تصديرهم لتحرير العراق من نير الاستبداد.

لقد كثر العمل في السنة الماضية على الموضوع الانتخابي، ويصر نص المشروع في مجلس الامن، كما الدستور العراقي الموقت، على اجرائها قبل نهاية الشهر الاول من سنة ٢٠٠٥. اذا تمت الانتخابات على سلامة، فهذا انجاز عظيم، لكننا بحاجة الى بعض التروي – والكومون سنس –: فأية انتخابات ممكنة اليوم في النجف او الكوفة، او في الفلوجة؟ ان الجماعات التي تبادر الى العنف الاعمى لتقديم مصالحها المتمثلة لها بالعودة الى النظام السابق، او احلال نظام مذهبي ما، هذه الجماعات لا يعقل ان تعطى استحقاقات يمكنها التلاعب بها، ومن الخطأ تحميل العملية الانتخابية تواريخ تكون عرضة لمشيئتها الهدامة.

على الانتخابات ان تفصل عن الظرفية الامنية، وعليها ان تعالج بليونة وحس بديهي، في ترتيب هو من شأنكم وليس من شأن الامم المتحدة، ولا بدّ من ان تحذفوا من نص القرار "ذاك الدور الريادي"، الذي يتصدر حالياً الفقرة المتعلقة بالسيادة العراقية والذي تزعم الامم المتحدة اضطلاعها به على حسابكم من طريق الامانة العامة. وبناء على ذلك، فليُشر المشروع فقط الى نظامكم المرحلي، وليَعدُلْ عن تواريخ انتخابية تشجع المزيد من العنف. عندئذ، وبحسب الظروف الامنية، يمكن اياً في العالم مساعدتكم على اجرائها حرّة كما ساعدناكم في أيار ١٩٩٢ رغم

محاربة الحكومة الاميركية لنا.

وهكذا، فالبند الثاني في القرار لا يحتاج الى الشروحات والتدابير المطولة عن الترتيبات العسكرية ومواضيع السيادة. يكفي اعلان انهاء الاحتلال والاعتراف بان العراقيين وحدهم مسؤولون عن مستقبلهم الديموقراطي، على ان يساعد العالم الاقدام على انتخابات متى وحيثما أمكن، في كردستان مثلاً، وفي عدد من المدن والنواحي الامينة في البلاد.

الفيديرالية

وحده نظام فيديرالي كفيل باعطاء المجموعات المختلفة التي يتألف منها العراق الحقوق التي تعود لها. أنت تعرف الحجة التي وضعناها مراراً وتكراراً للاستاذين مسعود البارزاني وجلال طالباني منذ لقاءاتنا الاولى في لندن عام ١٩٩٠. طالما لا يوفّر القرار صوتاً فعالاً للاكراد في بغداد، لا مجال لانهاء تهميشهم والظلم الملازم له. هذا معنى الفيديرالية الاول، والمشاركة الفعالة في القرار المركزي تتعدى بأشواط حقوق الانسان الكردي في كردستان. وانت أعلم باستحالة صدام حسين فرض سلطته عليكم من غير استعمال اسلوب الترهيب الهائل والاسلحة الكيميائية. لا تتنصلوا من الفيديرالية في صلب قرار مجلس الامن، فهي نمط دستوري متقدم في العالم أجمع.

نشر المراقبين لحقوق الانسان

كل ما سبق ثانوي امام ضرورة نشر مراقبين لحقوق الانسان في العراق. انت تعرف كم جاهدنا معاً لتوفيرها في الامم المتحدة بمساعدة الممثل الخاص لحقوق الانسان في العراق الاستاذ ماكس فان دير ستول، واستمرار محاربتها من جانب بطرس غالي وكوفي أنان، والنظام البائد على امتداد العقد. وقد تذكر كيف حاولنا باستمرار تحقيق هذا المطلب الذي اقرته الجمعية العمومية، خصوصاً في أيام الحرب الاهلية الكردية العصيبة. هذا الطلب حان وقته، وعليك ان تحمله الى العالم في هذا القرار، لاسيما بعد الانتهاكات الفظيعة في سجن "أبو غريب" واستمرار العنف الاعمى من الجماعات المتطرفة، كما في تعامل القوات الاميركية معها. فدور الامم المتحدة كله فارغ، بما فيه دعمها المالي، من دون استقرار حكم القانون في العراق. فليبدأ توطيد حكم القانون حيث أمكن، وأول ضمانة جدية له نشر مراقبي حقوق الانسان.

الباقي كله تابع، والبند الاساسي الذي عليك ان تمليه على مجلس الامن، يقضي بنشر مراقبين لحقوق الانسان في العراق، وأنت أدرى ان لا شيء يحول عن استقبال طلائعهم في كردستان العراق منذ اليوم.

* أسس شبلي ملاط مع هوشيار زيباري وعدد من الشخصيات العراقية والدولية اللجنة الدولية من أجل عراق حرّ عام ١٩٩١.

محام